مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
المجلد(7)- العدد(1)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

# الخطأ النحوي: متى يكون انحرافاً ومتى يكون تطوراً ؟

م .م . دعاء عودة حريجة
كلية التربية–جامعة القاسم الخضراء

**الكلمات المفتاحية:** الخطأ النحوي – الانحراف اللغوي – التطور اللغوي

**الملخص:**

يتناول هذا البحث قضية الخطأ النحوي في اللغة العربية من منظورٍ تحليلي يسعى إلى التمييز بين كونه انحرافًا عن النظام اللغوي المستقر، أو مظهرًا من مظاهر التطور اللغوي الطبيعي. وينطلق البحث من إشكالية مركزية مفادها أن الحكم على الخطأ النحوي لا يمكن أن يكون حكمًا مطلقًا، بل هو حكم نسبي يرتبط بالمعيار المعتمد، وبسياق الاستعمال، وبدرجة شيوع الظاهرة وانتظامها. وقد اعتمد البحث في معالجته على الجمع بين التصور التراثي للخطأ النحوي، كما تجلّى في مفاهيم اللحن، والشذوذ، والمطرد، والقياس، وبين المقاربات اللسانية العربية الحديثة التي أعادت النظر في العلاقة بين القاعدة والاستعمال، وفي مفهوم التطور اللغوي بوصفه عملية تدريجية.

وتوصل البحث إلى أن التراث النحوي العربي، على الرغم من طابعه المعياري، لم يكن غافلًا عن طبيعة الأداء اللغوي ولا عن إمكان وقوع الخطأ في كلام الفصحاء أنفسهم، كما أنه ميّز بين الخطأ المردود والاختلاف المقبول في ضوء السماع والقياس. كما بيّن البحث أن كثيرًا من مظاهر الخطأ النحوي المعاصرة تظل انحرافًا حقيقيًا، لأنها تفتقر إلى الأساس الوظيفي والانتظام الاستعمالي، في حين أن بعض الظواهر الأخرى يمكن فهمها بوصفها مراحل انتقالية في مسار تطور اللغة، إذا توافرت لها شروط الشيوع والاستقرار والقدرة على توليد أنماط جديدة. ويخلص البحث إلى ضرورة اعتماد منهج وصفي تحليلي متوازن في دراسة الخطأ النحوي، يراعي خصوصية العربية المعيارية، دون إغفال حركة الاستعمال والتغير.

**المقدمة:**

تُعدّ اللغة العربية من أكثر اللغات التي ارتبطت بالمعيار ارتباطًا وثيقًا، بحكم صلتها بالقرآن الكريم، وبالتراث العلمي والأدبي الذي أُنجز بها عبر قرون طويلة. وقد أسهم هذا الارتباط

في نشوء منظومة نحوية دقيقة هدفت إلى ضبط الاستعمال وصيانة اللسان من اللحن والخطأ. غير أن اللغة، بوصفها ظاهرة اجتماعية حية، لم تكن يومًا ساكنة أو منغلقة، بل خضعت — ولا تزال — لحركة استعمالية متواصلة، تتفاعل مع التحولات الثقافية والاجتماعية والمعرفية التي يعيشها المجتمع.

وفي هذا السياق يبرز مفهوم الخطأ النحوي بوصفه من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في الدرس اللغوي العربي، إذ يتأرجح بين كونه انحرافًا عن القاعدة المعيارية ينبغي تقويمه وردّه، وبين كونه مظهرًا من مظاهر التطور اللغوي الذي يفرض نفسه بفعل الاستعمال والشيوع. وقد أدّى هذا التردد في النظر إلى الخطأ إلى مواقف متباينة؛ فبين تشددٍ معياري يرفض كل خروج عن القاعدة، وتساهلٍ يبرر كثيرًا من الظواهر باسم التطور، تضيع أحيانًا الحدود الفاصلة بين الانحراف المشروع وغير المشروع.

ومن هنا تأتي أهمية إعادة طرح سؤال الخطأ النحوي في العربية المعاصرة ضمن إطار علمي متوازن، يستفيد من التصور التراثي في ضبط المعيار، ومن منجزات الدرس اللغوي الحديث في فهم التغير والاستعمال. ويسعى هذا البحث إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال مساءلة مفهوم الخطأ نفسه، والبحث في الشروط التي تجعله انحرافًا صرفًا، أو تحولًا لغويًا قابلًا للتفسير والقبول.

**أهمية البحث**

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول قضية لغوية مركزية تمسّ صميم الدرس النحوي العربي القديم والحديث، وتنعكس آثارها على التعليم والإعلام والكتابة المعاصرة. فالخطأ النحوي لا يُعد مسألة نظرية مجردة، بل هو ظاهرة حاضرة بقوة في الاستعمال اليومي، ويترتب على الحكم عليها آثار تربوية وثقافية ومعيارية.

وتتجلى أهمية البحث في سعيه إلى تجاوز النظرة الثنائية المبسطة التي تقسم الظواهر اللغوية إلى صواب وخطأ تقسيمًا حادًا، والعمل بدل ذلك على تقديم قراءة تحليلية تُميز بين الانحراف العارض والتغير البنيوي. كما يسهم البحث في تقريب التصور التراثي من الرؤى اللسانية العربية الحديثة، وإبراز نقاط الالتقاء بينهما، بما يساعد على بناء موقف علمي أكثر اتزانًا في التعامل مع الظواهر النحوية المعاصرة.

وتكمن أهمية البحث أيضًا في إفادته الميدان التعليمي، إذ يقدّم إطارًا نظريًا يمكن أن يُسهم في ترشيد التعامل مع الأخطاء النحوية لدى المتعلمين، والتمييز بين ما ينبغي تصحيحه تصحيحًا

مباشرًا، وما يمكن تفسيره بوصفه نتاجًا طبيعيًا للتداخل اللغوي أو للتغير الاستعمالي. كما يكتسب البحث قيمة في مجال الدراسات اللغوية العربية الحديثة، من حيث إسهامه في النقاش الدائر حول العلاقة بين المعيار والاستعمال، والثبات والتغير.

**مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في غياب معيار علمي واضح يُحتكم إليه في الحكم على الخطأ النحوي في العربية المعاصرة، مما أدى إلى تضارب المواقف بين التشدد في رفض الظواهر الجديدة، والتساهل في قبولها دون ضوابط. ويُطرح في هذا السياق سؤال محوري :**متى يكون الخطأ النحوي انحرافًا عن النظام اللغوي المستقر، ومتى يكون مؤشرًا على تطورلغوي مشروع؟**

وتتفرع عن هذه المشكلة مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- كيف عالج التراث النحوي العربي مفهوم الخطأ، وما المعايير التي اعتمدها في الحكم عليه؟
- إلى أي حد يمكن الإفادة من التصورات اللغوية العربية الحديثة في إعادة قراءة الظواهر النحوية المعاصرة؟
- ما الضوابط التي تسمح بتمييز الخطأ الفردي أو العارض من التغير اللغوي المنتظم؟
- وهل كل شائع في الاستعمال يمكن أن يُعد تطورًا لغويًا، أم أن للشيوع شروطًا وحدودًا؟

وتسعى هذه الأسئلة مجتمعة إلى معالجة الإشكالية الأساسية للبحث، وتقديم تصور متماسك يساعد على فهم الخطأ النحوي في ضوء تفاعله مع المعيار والاستعمال.

**منهجية البحث**

يعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه المنهج الأنسب لدراسة الظواهر اللغوية وتحليلها في سياقها النظري والتاريخي. فقد تم وصف مفهوم الخطأ النحوي كما ورد في التراث العربي، وتحليل الأسس التي قام عليها الحكم بالخطأ أو القبول، مع رصد تطور هذا المفهوم في الدرس اللغوي العربي الحديث.

كما استعنت بالمنهج المقارن في مواضع متعددة، من خلال المقارنة بين التصور التراثي والتصورات اللسانية العربية المعاصرة، بهدف إبراز أوجه الاختلاف والالتقاء في فهم الخطأ والانحراف والتطور. واعتمد البحث كذلك على تحليل نماذج من الاستعمال اللغوي المعاصر، للكشف عن طبيعة بعض الظواهر النحوية المثيرة للجدل، وبيان ما إذا كانت تمثل انحرافًا عارضًا أم تغيرًا قابلاً للتفسير.

وقد تم الاعتماد على مصادر ومراجع عربية، تراثية وحديثة، مع توظيفها توظيفًا نقديًا، لا نقليًا، بما يخدم إشكالية الدراسة وأهدافها. ويهدف هذا المنهج في مجمله إلى الوصول إلى رؤية علمية متوازنة تُسهم في ضبط مفهوم الخطأ النحوي، وتحديد موقعه بين الانحراف والتطور.

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للخطأ النحوي**

يُثير مفهوم الخطأ النحوي إشكالًا مركزيًا في الدرس اللغوي العربي، لأنه لا يقف عند حدود البنية اللسانية وحدها، بل يتجاوزها إلى أسئلة المعيار والسلطة والاستعمال. فالحكم على تركيب لغوي بأنه "خطأ" يفترض وجود معيار سابق يُقاس عليه، كما يفترض تصورًا معينًا عن اللغة: هل هي نسق مغلق تام ينبغي الحفاظ عليه، أم نظام قابل للتغير والتطور بفعل الاستعمال؟ هذا التوتر بين القاعدة والاستعمال، وبين الثبات والتحول، هو ما يجعل دراسة الخطأ النحوي مدخلًا ضروريًا لفهم طبيعة العربية في تراثها وفي واقعها المعاصر.

لقد تشكل مفهوم الخطأ في التراث العربي في سياق تاريخي وثقافي خاص، ارتبط بصون العربية بوصفها لغة القرآن والعلم، ثم تطور هذا المفهوم مع تطور الدرس اللغوي نفسه. ومع أن النحو العربي غالبًا ما يُقدَّم بوصفه علمًا معياريًا صارمًا، فإن العودة إلى نصوصه المؤسسة تكشف عن وعي عميق بتعقيد الظاهرة اللغوية، وبأن الاستعمال لا ينضبط دائمًا بالقواعد المصوغة لاحقًا. ومن هنا فإن دراسة الخطأ النحوي في إطارها المفاهيمي والنظري تقتضي الجمع بين قراءة تراثية دقيقة، ومساءلة حديثة لمفاهيم الانحراف والصواب والتغير.

**المطلب الأول: مفهوم الخطأ النحوي في التراث العربي**

لم يستخدم النحاة الأوائل مصطلح "الخطأ النحوي" بصيغته الاصطلاحية المتداولة اليوم، بل عبّروا عنه بمفاهيم متعددة، أبرزها "اللحن"، الذي يدل في أصله على الميل والانحراف. وقد ارتبط اللحن في الوعي اللغوي المبكر بالخروج عن سنن العرب في الإعراب والبنية، وهو خروج كان يُنظر إليه بعين التحفظ، خاصة حين يتعلق بقراءة القرآن أو رواية الحديث. غير أن هذا التحفظ لم يمنع النحاة من التعامل مع الظاهرة بمنهج علمي يقوم على الوصف والتحليل قبل التقويم[1].

فالتراث النحوي العربي لم يبنِ أحكامه على مجرد الذوق أو الاستحسان، بل أسسها على ثنائية السماع والقياس. فالصواب هو ما ثبت بالسماع عن العرب الفصحاء، أو ما جرى على قياس صحيح مستنبط من هذا السماع. أما ما خرج عن ذلك، فقد اختلف الحكم عليه بحسب درجته وانتشاره، فليس كل خروج يُعد خطأ مردودًا، بل قد يكون قليلًا أو نادرًا أو شاذًا، ومع ذلك يبقى

داخل دائرة اللغة [2]، وهذا التصور يكشف أن الخطأ في التراث ليس حدًا فاصلًا صارمًا بين المقبول والمرفوض، بل نتيجة عملية تصنيف دقيقة تراعي الكثرة والقلة، والاطراد والندور.

ويظهر هذا الوعي بجلاء في حديث النحاة عن "المطرد والشاذ"، حيث يُفهم الشذوذ بوصفه مخالفةً للقياس مع ثبوت السماع، لا بوصفه فسادًا في اللغة. وقد نقل السيوطي عن ابن جني تعريفًا دقيقًا للاطراد والشذوذ يربط الأول بالتتابع والكثرة، ويربط الثاني بالتفرق والقلة، دون أن يلزم من ذلك إخراج الشاذ من العربية [3]، وهذا التفريق بالغ الأهمية، لأنه يسمح بوجود تنوع داخل النسق اللغوي، ويمنع اختزال اللغة في نموذج واحد جامد.

ومن أعمق ما قدمه التراث في هذا الباب اعترافه الصريح بوقوع الخطأ في كلام العرب أنفسهم. فقد أفرد ابن جني بابًا خاصًا لأغلاط العرب، وبيّن فيه أن العرب لا يتكلمون وفق قوانين عقلية مصاغة سلفًا، بل ينطقون بطباعهم وسليقتهم، وقد تزيغ هذه السليقة في بعض المواضع [4]، هذا التصور يرسّخ التمييز بين اللغة بوصفها نظامًا مجردًا، والنطق بوصفه فعلًا إنسانيًا عرضة للتردد والسهو، ويؤكد أن الخطأ ليس دائمًا علامة جهل، بل قد يكون نتيجة طبيعية لأداء لغوي غير مراقَب.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن التراث العربي نظر إلى الخطأ النحوي بوصفه خروجًا عن المعيار المحتج به، لكنه لم يُلغِ الاعتراف بتنوع الاستعمال ولا بإمكان الخطأ داخل الأداء الفصيح نفسه. كما أن المعيار لم يكن واحدًا جامدًا، بل تشكل تاريخيًا عبر عملية انتقاء وتقعيد، وهو ما يفتح المجال لفهم أعمق لعلاقة الخطأ بالتغير.

**المطلب الثاني: مفهوم الخطأ في الدرس اللغوي العربي الحديث**

مع نشأة اللسانيات الحديثة وتأثر الدرس العربي بها، أعيد النظر في كثير من المسلّمات المتعلقة بالخطأ النحوي. فلم يعد الخطأ يُدرس بوصفه مجرد مخالفة للقواعد، بل بوصفه ظاهرة لغوية واجتماعية تكشف عن طبيعة العلاقة بين اللغة واستعمالها. وقد أسهم عدد من اللغويين العرب المعاصرين في تفكيك النظرة المعيارية الصارمة، والدعوة إلى التمييز بين القاعدة بوصفها وصفًا لاستعمال سابق، وبين الاستعمال الحي الذي قد يتجاوز هذه القاعدة.

يؤكد تمام حسان أن النحو العربي التقليدي ركز على "الصواب" أكثر من تركيزه على تفسير الظواهر، وأن كثيرًا مما وُسم بالخطأ يمكن فهمه في ضوء السياق أو الوظيفة أو التطور الدلالي والتركيبي [5]، كما يرى أن اللغة لا تُفهم إلا من خلال استعمالها، وأن الحكم عليها يجب أن يراعي مستويات الأداء المختلفة، لا أن يختزلها في نموذج معياري واحد.

ومن زاوية سوسيولسانية، يبرز عبد السلام المسدي أن الخطأ اللغوي غالبًا ما يكون حكمًا اجتماعيًا قبل أن يكون حقيقة لغوية، إذ يرتبط بالمدرسة والمؤسسة والسلطة الثقافية، وليس بالبنية اللغوية وحدها [6]، فاللغة المعيارية تُمنح شرعية رسمية، ويُنظر إلى ما عداها بوصفه انحرافًا، حتى وإن كان هذا "الانحراف" واسع الانتشار في الاستعمال اليومي. وهنا يصبح الخطأ مؤشرًا على الصراع بين مستويات اللغة، لا مجرد خلل في القاعدة.

وفي السياق نفسه، يوضح كمال بشر أن التغير اللغوي كثيرًا ما يبدأ في صورة ما يُعد خطأ أو خروجًا عن المألوف، ثم يلبث أن يشيع ويستقر، فيفرض نفسه على المعيار أو يدفعه إلى التكيف[7]، وهذا التحليل ينسجم مع ما عرفه التراث نفسه من انتقال بعض الأساليب من الندرة إلى الشيوع، ومن الاستثناء إلى القاعدة.

وعليه، فإن الدرس اللغوي العربي الحديث يميل إلى النظر إلى الخطأ النحوي بوصفه مفهومًا نسبيًا، يتحدد بسياقه ووظيفته، ولا يمكن فصله عن حركة اللغة في المجتمع. فالخطأ قد يكون زلة فردية، وقد يكون مؤشرًا على تحول جماعي، والتمييز بينهما لا يتم بالحكم المسبق، بل بالوصف والتحليل وتتبع الاستعمال.

يتضح من هذا العرض أن مفهوم الخطأ النحوي في التراث العربي وفي الدرس اللغوي الحديث ليس مفهومًا واحدًا ثابتًا، بل هو نتاج تفاعل معقد بين القاعدة والاستعمال، وبين المعيار والتغير. فالتراث، رغم طابعه المعياري، كان واعيًا بتنوع الاستعمال وبإمكان الخطأ داخل الأداء الفصيح، بينما يؤكد الدرس الحديث على نسبية الخطأ وارتباطه بالسياق الاجتماعي والوظيفي. ومن هنا تتأسس الإشكالية التي سيناقشها البحث لاحقًا: متى يكون الخطأ النحوي انحرافًا ينبغي تقويمه، ومتى يكون خطوة أولى في مسار تطور لغوي مشروع؟

**المبحث الثاني: الخطأ النحوي بوصفه انحرافًا**

يظل مفهوم الخطأ النحوي، في أحد وجوهه الأساسية، مرتبطًا بفكرة الانحراف عن النظام اللغوي المستقر، أي ذلك النظام الذي توافرت له شروط التقعيد والقبول عبر تاريخ العربية، واستقر في الاستعمال المعياري التعليمي والكتابي. ورغم ما أتاحه الدرس اللغوي الحديث من مرونة في النظر إلى الظواهر اللغوية، فإن هذا لا ينفي وجود مساحة واسعة من الأخطاء التي لا يمكن تأويلها بوصفها تطورًا أو تغيرًا، لأنها تفتقر إلى الأساس اللغوي أو الوظيفي، ولا تستجيب لمنطق اللغة الداخلي. ومن هنا تأتي أهمية هذا المبحث الذي يتناول الخطأ النحوي لا بوصفه

ظاهرة نسبية فحسب، بل بوصفه أحيانًا انحرافًا يخلّ ببنية النسق النحوي ويضعف قدرته على أداء وظائفه التواصلية.

**المطلب الأول: مظاهر الانحراف النحوي**

تتعدد مظاهر الانحراف النحوي في العربية المعاصرة، وتتفاوت من حيث الشيوع والتأثير، لكنها تشترك في كونها تمثل خروجًا عن قواعد نحوية مستقرة دون أن يصاحب هذا الخروج ما يبرره من حيث الوظيفة أو التطور. ويأتي في مقدمة هذه المظاهر الخلل في العلاقات الإعرابية الأساسية، ولا سيما في التراكيب التي تعتمد على عوامل واضحة لا تحتمل التأويل، مثل أبواب الرفع والنصب والجر في الجملة الاسمية والفعلية. فرفع المنصوب أو نصب المرفوع في سياقٍ لا لبس فيه لا يمكن تفسيره على أنه تبسيط أو انتقال إلى نظام بديل، بل هو فقدان لأداة أساسية في تحديد العلاقات بين مكونات الجملة، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى غموض الدلالة أو اضطرابها [8].

ويبرز الانحراف كذلك في اضطراب نظام المطابقة، سواء في مطابقة الفعل للفاعل، أو الصفة للموصوف، أو الضمير لمرجعه. فالمطابقة في العربية ليست عنصرًا شكليًا زائدًا، بل هي جزء من آلية التماسك النصي، وأي إخلال بها يُحدث خللًا في الترابط الدلالي. وقد لاحظ عدد من الدارسين أن هذا النوع من الانحراف يشيع في الكتابات المدرسية والجامعية، وفي بعض أنماط الخطاب الإعلامي السريع، حيث يتراجع الوعي بالعلاقات النحوية لصالح السرعة أو التأثر بالعامية [9].

كما يظهر الانحراف في سوء استعمال العوامل النحوية، ولا سيما حروف الجر وأدوات الشرط والنفي. فالخلط بين حروف الجر، أو استعمالها بمعانٍ لا تستقيم مع السياق، أو الجمع بين أدوات لا تجتمع في النظام النحوي، يمثل خروجًا عن قواعد راسخة، لا يمكن ردّه إلى اختلاف لهجي أو تطور طبيعي. وغالبًا ما يكون هذا النوع من الخطأ نتيجة قياس غير منضبط أو تأثير مباشر من لهجات محكية أو لغات أجنبية، دون أن يصل إلى درجة الانتظام التي تؤهله لأن يكون تحولًا لغويًا [10].

ومن مظاهر الانحراف النحوي كذلك ما ينتج عن الترجمة الحرفية والتداخل اللغوي، حيث تُنقل أنماط تركيبية أجنبية إلى العربية دون مراعاة بنيتها الخاصة. وقد أشار باحثون معاصرون إلى أن هذا النوع من الانحراف يشيع في النصوص الإعلامية والفكرية المترجمة، ويؤدي إلى تراكيب

هجينة لا تنتمي إلى النظام العربي ولا تستجيب لمنطقه الداخلي [11]، وهذا الانحراف، بخلاف بعض مظاهر التغير، لا ينبع من داخل اللغة، بل يُفرض عليها فرضًا.

**المطلب الثاني: معايير الحكم على الانحراف**

إن الحكم على ظاهرة نحوية بأنها انحراف لا يمكن أن يكون حكمًا انطباعيًا أو قائمًا على الذوق الشخصي، بل يجب أن يستند إلى معايير علمية واضحة. ويأتي في مقدمة هذه المعايير معيار القاعدة النحوية المستقرة، أي القاعدة التي ثبتت تاريخيًا واستقرت في الاستعمال الفصيح القديم والحديث، وأصبحت جزءًا من الكفاءة اللغوية المتوقعة في السياقات التعليمية والرسمية. فالخروج عن هذه القاعدة دون مسوغ لغوي أو سياقي يجعل الظاهرة أقرب إلى الخطأ منها إلى التطور[12].

ويبرز كذلك معيار الشيوع والانتظام، إذ إن الظاهرة التي تظهر في استعمالات متفرقة أو فردية لا يمكن أن تُعد تغيرًا لغويًا. فاللغة لا تتغير بأخطاء معزولة، بل بأنماط تتكرر وتستقر داخل جماعة لغوية واسعة. وقد أكد كمال بشر أن غياب الانتظام دليل على أن الظاهرة لا تزال في نطاق الأداء الفردي، لا في نطاق التغير البنيوي [13].

كما يُعد معيار الوظيفة الدلالية من أهم معايير الحكم، لأن أي تغير لغوي لا بد أن يحقق قدرًا من الوضوح أو الاقتصاد أو التمييز الدلالي. أما الظاهرة التي تؤدي إلى لبس في العلاقات النحوية أو تضعف القدرة على تحديد الأدوار الدلالية، فلا يمكن اعتبارها تطورًا، حتى لو شاعت في بعض الاستعمالات. فاللغة، في مسار تطورها، تميل إلى ما يخدم الفهم لا إلى ما يعوقه [14].

ولا يقل أهمية عن ذلك معيار السياق التداولي، إذ تختلف درجة قبول الظواهر اللغوية باختلاف المقام. فما قد يُتسامح فيه في خطاب شفهي عفوي، يُعد انحرافًا في نص تعليمي أو أكاديمي أو قانوني. وقد نبّه عبد السلام المسدي إلى أن الخلط بين هذه المستويات يؤدي إلى فوضى معيارية، تُفقد اللغة قدرتها على أداء وظائفها المختلفة [15].

**المطلب الثالث: نماذج تطبيقية للانحراف النحوي**

يتجسد مفهوم الانحراف النحوي بوضوح عند النظر في نماذج تطبيقية من الاستعمال المعاصر. فمن أكثر النماذج شيوعًا الخلل في باب "إنّ وأخواتها"، حيث يُرفع اسمها أو يُنصب خبرها في سياقات لا تحتمل التأويل. ويُعد هذا النوع من الخطأ مثالًا واضحًا على الانحراف، لأن هذا الباب من أكثر أبواب النحو استقرارًا، ولأن الإخلال به لا يؤدي إلى تبسيط وظيفي، بل إلى طمس وظيفة الأداة نفسها [16].

كما يظهر الانحراف في الخلط بين الفاعل والمفعول به في الجملة المكتوبة، نتيجة إهمال العلامة الإعرابية أو سوء فهم العامل. وهذا النوع من الخطأ يختلف عن تسكين أواخر الكلمات في الكلام الشفهي، لأنه يقع في سياق يُفترض فيه الوعي بالقواعد، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى غموض في تحديد العلاقات الدلالية [17].

ومن النماذج كذلك سوء استعمال أدوات الشرط، كالجمع بين أداة شرط جازمة وفعل لا يستقيم معها من حيث الصيغة أو الزمن، أو الخلط بين أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة. وهذه الأخطاء، رغم شيوعها النسبي، لم تستقر في الاستعمال المعياري، ولم تتحول إلى أنماط بديلة، مما يجعلها أقرب إلى الانحراف الفردي منها إلى التطور الجماعي[18].

وتكشف هذه النماذج أن الانحراف النحوي يتميز بغياب الأساس التاريخي أو الوظيفي، وبافتقاره إلى الاستقرار والانتظام. ومن ثم فإن التعامل معه ينبغي أن يكون تشخيصيًا وتقويميًا، يهدف إلى ضبط الاستعمال في السياقات التي تتطلب معيارًا واضحًا، دون أن يُغلق الباب أمام التغير المشروع.

**المبحث الثالث: الخطأ النحوي بوصفه تطورًا لغويًا**

إذا كان المبحث السابق قد عالج الخطأ النحوي بوصفه انحرافًا عن النظام اللغوي المستقر، فإن هذا المبحث ينطلق من زاوية مغايرة، ترى أن بعض ما يُوصَف بالخطأ قد لا يكون كذلك في جوهره، بل قد يمثل مرحلة انتقالية في مسار تطور اللغة. فاللغة، بوصفها ظاهرة اجتماعية حية، لا تتوقف عند حدود ما قُعِّد في مرحلة تاريخية بعينها، بل تستجيب لتحولات الاستعمال، وتتكيف مع حاجات التعبير والتواصل. ومن هنا يصبح السؤال المركزي: متى يكون الخطأ النحوي مجرد زلة أو انحراف، ومتى يكون علامة على تغير بنيوي مشروع داخل النسق؟

لقد تنبّه الدرس اللغوي العربي الحديث إلى هذه الإشكالية، وبدأ يعيد قراءة الظواهر "الخاطئة" في ضوء مفاهيم التطور، والاستعمال، والتدرج الزمني، بدل الاكتفاء بإدانتها من منظور معياري صرف. ويكتسب هذا التوجه أهميته في سياق العربية المعاصرة، حيث تتسارع التحولات بفعل التعليم الجماهيري، والإعلام، والازدواجية، والاتصال اللغوي، والتواصل الرقمي.

**المطلب الأول: مفهوم التطور اللغوي وضوابطه**

يُفهم التطور اللغوي في اللسانيات الحديثة بوصفه تغيرًا تدريجيًا يصيب بنية اللغة أو بعض أنظمتها نتيجة عوامل داخلية وخارجية، دون أن يؤدي إلى انهيار النظام أو فقدان قدرته على أداء وظائفه. وقد شدد عدد من اللغويين العرب على أن التطور لا يعني الفوضى، بل يخضع لضوابط

يمكن رصدها وتحليلها. فالتغير لا يُعترف به علميًا إلا إذا اتسم بالاستمرار، والانتظام، والانتشار النسبي داخل جماعة لغوية، وكان له ما يبرره وظيفيًا أو تداوليًا [19].

ويرى كمال بشر أن اللغة لا تتغير لأن المتكلمين يخطئون، بل لأن أنماطًا معينة من الاستعمال تفرض نفسها بوصفها أكثر ملاءمة لحاجات التواصل، فيُعاد تنظيم النسق من الداخل ليستوعبها [20]، وبهذا المعنى لا يكون "الخطأ" سببًا مباشرًا للتطور، بل يكون أحيانًا صورته الأولى غير المستقرة. فاللغة في مراحل التحول لا تُقدّم بدائلها مكتملة، بل تظهر في صورة تردد بين القديم والجديد.

ويؤكد عبد السلام المسدي أن التطور اللغوي لا يمكن فصله عن المجتمع، لأن اللغة ليست كيانًا مستقلًا عن مستعمليها، بل مرآة لتحولاتهم الثقافية والمعرفية [21]، ومن ثم فإن الحكم على ظاهرة لغوية ينبغي أن يراعي سياقها الاجتماعي، ومدى قدرتها على الاستمرار، لا أن يُبنى فقط على مخالفتها لقاعدة موروثة.

وفي هذا الإطار يميّز اللغويون العرب المعاصرون بين التطور الداخلي، الذي ينشأ من داخل بنية اللغة نفسها عبر التبسيط أو القياس أو إعادة التحليل، والتطور الخارجي، الذي ينتج عن الاحتكاك اللغوي أو الازدواجية أو تأثير أنماط تعليمية وإعلامية جديدة. وكلا النوعين يمكن أن يفرز ظواهر كانت تُعد في بدايتها أخطاء، ثم أعيد النظر فيها لاحقًا بوصفها تحولات.

**المطلب الثاني: مظاهر التطور النحوي في العربية المعاصرة**

تتجلى مظاهر التطور النحوي في العربية المعاصرة في عدد من الظواهر التي أثارت ولا تزال تثير جدلًا بين المحافظين والمجددين. من ذلك ما يلاحظ في تراجع بعض مظاهر الإعراب في الاستعمال الشفهي، وبروز أنماط تركيبية تعتمد على الرتبة والسياق أكثر من اعتمادها على العلامة الإعرابية الصريحة. ورغم أن هذا التراجع لا يُعد مقبولًا في الكتابة المعيارية، فإن بعض الباحثين يرون فيه امتدادًا لمسار تاريخي قديم عرفته العربية نفسها في لهجاتها، حيث عُوّض عن الإعراب بوسائل أخرى [22].

كما يظهر التطور في توسع استعمال بعض التراكيب التي كانت تُعد محدودة أو غير قياسية، ثم شاعت في الاستعمال الحديث حتى صارت مألوفة في الكتابة الصحفية والأدبية. ويشير فاضل السامرائي إلى أن كثيرًا من هذه التراكيب يمكن تفسيره في ضوء مبدأ التيسير والاقتصاد، لا في ضوء الخطأ المحض [23]، فحين يختار المتكلم أو الكاتب تركيبًا أبسط أو أوضح دلاليًا، فإن اللغة قد تميل إلى استيعاب هذا الخيار إذا تكرر واستقر.

وتبرز مظاهر التطور كذلك في إعادة توزيع وظائف بعض الأدوات، أو في تضييق استعمالها أو توسيعه. فبعض الأدوات النحوية التي كانت ذات استعمال دقيق محدود أصبحت تؤدي وظائف أوسع في العربية المعاصرة، وهو ما يراه بعض الدارسين مؤشرًا على إعادة تنظيم داخلي في النظام النحوي، لا مجرد تسيب في الاستعمال [24].

ومن المظاهر اللافتة أيضًا تأثير العربية الوسيطة في الإعلام والتعليم، حيث تتشكل لغة لا هي فصحى تراثية خالصة، ولا هي عامية صرفة، بل مستوى لغوي وسيط يستعير من النظام الفصيح بنيته العامة، ومن العامية مرونتها التداولية. وقد لاحظ عدد من الباحثين أن هذا المستوى الوسيط يُنتج أنماطًا تركيبية جديدة، قد تُوصَف في بدايتها بالخطأ، لكنها تكتسب مع الزمن درجة من القبول الوظيفي [25].

**المطلب الثالث: متى يتحول الخطأ إلى قاعدة؟**

السؤال الحاسم في هذا المبحث هو: متى يمكن القول إن الخطأ النحوي قد تجاوز كونه انحرافًا فرديًا، وأصبح خطوة في اتجاه قاعدة جديدة؟ يذهب الدرس اللغوي الحديث إلى أن التحول لا يحدث إلا بتوافر شروط متداخلة، في مقدمتها الشيوع والاستقرار الزمني. فالظاهرة التي تظهر فجأة وتختفي بسرعة لا تمثل تطورًا، أما التي تستمر عبر أجيال وتنتقل بين المتكلمين، فإنها تستحق الدراسة بوصفها تغيرًا محتمَلًا [26].

ويضاف إلى ذلك شرط القابلية للتعميم، أي أن تكون الظاهرة قابلة لأن تُنتج أنماطًا جديدة على غرارها، لا أن تظل حالة معزولة. فالقاعدة اللغوية بطبيعتها مولِّدة، والخطأ الذي لا يولّد غير نفسه يبقى في هامش النظام. كما أن قبول الظاهرة في مجالات استعمال متعددة، لا سيما في الكتابة شبه الرسمية أو الإعلامية، يعد مؤشرًا مهمًا على انتقالها من الهامش إلى المركز [27].

تطبيقات تاريخية على تحوّل الخطأ إلى قاعدة

يتضح من تتبع تاريخ العربية أن عددًا من الظواهر التي وُصفت في مرحلة ما بالخطأ أو اللحن، قد تحولت لاحقًا إلى أنماط مستقرة في الاستعمال، نتيجة الشيوع والاستمرار الزمني. ومن أبرز هذه الظواهر تراجع الإعراب في الاستعمال الشفهي، حيث عُدّ إهمال العلامة الإعرابية خروجًا صريحًا عن سنن العربية في التصور النحوي التقليدي، غير أن هذا الاستعمال استمر في الكلام اليومي عبر أجيال متعاقبة، حتى أصبح سمة عامة في اللهجات العربية المعاصرة، مع التعويض عنه بوسائل أخرى كالرتبة والسياق والقرائن، وهو ما يدل على أن الظاهرة لم تكن خللًا عابرًا، بل مسارًا تطوريًا جزئيًا داخل النظام اللغوي [28].

ومن الظواهر التي تكشف آلية التحول من الخطأ إلى القاعدة توسّع دلالات بعض حروف الجر، ولا سيما حرف الجر «على»، في تراكيب مثل» :حصل على الشهادة «و«أشرف على المشروع». فقد عُدّ هذا الاستعمال في بداياته مخالفًا للأصل الدلالي للحرف، وتعرّض للإنكار في كتب التصويب اللغوي، غير أن شيوعه في الاستعمال المعاصر، ودخوله في النصوص الإعلامية والأكاديمية، أدى إلى قبوله وإقراره في المعاجم الحديثة، مما جعله جزءًا من القاعدة الاستعمالية المقبولة [29].

كما يظهر التحول بوضوح في استقرار بعض الصيغ الصرفية بوصفها أسماءً جامدة بعد أن كانت تُفهم على أنها دالة على الحدوث الزمني، مثل :كاتب، قادم، مقيم .فقد كان هذا الاستعمال يُعدّ عدولًا عن الأصل الصرفي، ثم استقر مع كثرة التداول، وأصبح جزءًا من البنية المعجمية للغة، وهو مثال على تحول استعمال مرفوض إلى قاعدة مستقرة بفعل الشيوع والاستقرار [30].

ويُضاف إلى ذلك شيوع بعض التراكيب الأسلوبية التي كانت تُعدّ قديمًا ضعفًا أو خروجًا عن النسق البلاغي المفضل، مثل الإكثار من الجمل الاسمية في السياقات الإخبارية. ومع الزمن، وبفعل الاستعمال الواسع في الخطاب الإعلامي والكتابة الحديثة، تحولت هذه التراكيب إلى سمة أسلوبية مقبولة، بعد أن كانت تُصنّف في دائرة الخطأ أو القصور الأسلوبي [31].

وتؤكد هذه الأمثلة أن تحول الخطأ إلى قاعدة لا يتم بصورة فجائية، بل عبر مسار تاريخي معقد، تتداخل فيه عوامل لغوية واجتماعية وثقافية، وأن ما يبدو خطأ في لحظة زمنية معينة قد يصبح مقبولًا في مرحلة لاحقة، لا لانهيار المعيار، بل لإعادة تنظيم النظام اللغوي من داخله.

غير أن هذا لا يعني أن كل شائع يصبح صحيحًا، فالمعيار اللغوي لا يُلغى، بل يُعاد التفاوض معه. فبعض الظواهر، رغم شيوعها، قد تظل مرفوضة لأنها تُحدث لبسًا شديدًا أو تُخل بنظام أساس في اللغة. وهنا تبرز أهمية التمييز بين التطور الذي يحافظ على هوية النظام، والانفلات الذي يهدد تماسكه. وقد نبه تمام حسان إلى أن التجديد الحقيقي هو ما ينبع من داخل اللغة ويخضع لمنطقها، لا ما يُفرض عليها فرضًا باسم الحداثة[32].

وعليه، فإن تحول الخطأ إلى قاعدة ليس حدثًا لحظيًا، بل مسارًا تاريخيًا معقدًا، تتداخل فيه عوامل لغوية واجتماعية وثقافية. وما يبدو خطأ في لحظة ما قد يصبح مقبولًا في لحظة لاحقة، لا لأن القاعدة انهارت، بل لأن اللغة أعادت تنظيم نفسها في ضوء استعمال جديد.

**الخاتمة:**

تناول هذا البحث مفهوم الخطأ النحوي في اللغة العربية من زاوية تحليلية تميّز بين كونه انحرافًا عن النظام اللغوي المستقر، وكونه مظهرًا من مظاهر التطور اللغوي الناتج عن

الاستعمال. وقد بيّن البحث أن التراث النحوي العربي، رغم نزوعه المعياري، لم يختزل اللغة في ثنائية الصواب والخطأ، بل أدرك تعقيد العلاقة بين القاعدة والأداء، وميّز بين الاختلاف المقبول والانحراف المردود.

كما أظهر البحث أن كثيرًا من مظاهر الخطأ النحوي المعاصرة لا تزال تمثل انحرافًا حقيقيًا لافتقارها إلى الأساس الوظيفي والانتظام الاستعمالي، في حين يمكن تفسير بعض الظواهر الأخرى بوصفها تحولات تدريجية مشروطة بالشيوع والاستقرار والانضباط الداخلي للنظام اللغوي. ويخلص البحث إلى أن الحكم على الخطأ النحوي يقتضي منظورًا وصفيًا تحليليًا متوازنًا، يحفظ للغة معيارها، ويأخذ في الحسبان حركة الاستعمال والتغير، بما يسهم في ترشيد الدرس النحوي وتعليم العربية في السياقات المعاصرة.

**الهوامش:**

---

[1] السعدي حسين علي، ظاهرة اللحن في العربية ومشكلاتها (د.م: د.ن، د.ت)، ص58.

[2] ابن جني، عثمان بن جني .الخصائص .تحقيق محمد علي النجار. ط4. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م، ج2، ص 9.

[3] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن .المزهر في علوم اللغة وأنواعها .تحقيق فؤاد علي منصور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م، ج1، ص 180.

[4] ابن جني، الخصائص، المصدر السابق، ج2، ص 276.

[5] حسان، تمام .اللغة العربية معناها ومبناها .ط5. القاهرة: عالم الكتب، 2006م، ص 213.

[6] المسدي، عبد السلام .العربية واللسانيات .ط2. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996م، ص 145.

[7] بشر، كمال .علم اللغة الاجتماعي .ط6. القاهرة: دار غريب، 2001م، ص 89.

[8] السامرائي، فاضل صالح .النحو العربي: نقد وبناء .ط1. عمّان: دار الفكر، 2007م، ص 41.

[9] حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، المصدر السابق، ص 241.

[10] عباس، فاضل .فقه اللغة العربية .ط2. عمّان: دار النفائس، 2011م، ص 133.

[11] المسدي، العربية واللسانيات، المصدر السابق، ص 167.

[12] ابن جني، الخصائص، المصدر السابق، ص34.

[13] بشر، علم اللغة الاجتماعي، المصدر السابق، ص 101.

[14] المتوكل، أحمد .الوظائف التداولية في اللغة العربية .ط1. الدار البيضاء: دار توبقال، 1997م، ص 71.

[15] المسدي، اللغة والهوية، المصدر السابق، ص 92.

[16] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون ،القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص47.

[17] يونس، عبد العزيز .مشكلات لغوية معاصرة .ط1. القاهرة: دار المعارف، 2015م، ص 55.

[18] عمر، أحمد مختار، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإعلاميين ،القاهرة: عالم الكتب، 2007، ص213.

[19] حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، المصدر السابق، ص 301.

[20] بشر، علم اللغة الاجتماعي، المصدر السابق، ص 121.

[21] المسدي، عبد السلام. اللغة والهوية، مرجع سابق، ص320.

[22] حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، المصدر السابق، ص234.

[23] المسدي، العربية واللسانيات، المصدر السابق، ص 183.

[24] عبد التواب، رمضان .فصول في فقه العربية .ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1999م، ص 87..

[25] السامرائي، فاضل صالح .معاني النحو .ط2. عمّان: دار الفكر، 2003م، ج2، ص11.

[26] المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، المصدر السابق، ص 55.

[27] ياسين، محمد .اللغة العربية في الإعلام المعاصر .ط1. القاهرة: دار الفكر العربي، 2010م، ص 102.

[28] تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، المصدر السابق، ص231–238.

[29] عمر، أحمد مختار .أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإعلاميين .ط2. القاهرة: عالم الكتب، 2007م، ص178–182.

[30] المسدي، عبد السلام .العربية وتحديات العصر، المصدر السابق، ص102.

[31] صلاح فضل .بلاغة الخطاب وعلم النص .ط1. القاهرة: دار سعاد الصباح، 1992م، ص87.

[32] حسان، مناهج البحث في اللغة، المصدر السابق، ص 214.

## قائمة المصادروالمراجع

1. ابن جني، عثمان بن جني. الخصائص .تحقيق محمد علي النجار. ط4. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م.
2. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .تحقيق مازن المبارك و محمد علي حمد الله. ط6. دمشق: دار الفكر، 1985م.
3. بشر، كمال. علم اللغة الاجتماعي .ط6. القاهرة: دار غريب، 2001م.
4. حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها .ط5. القاهرة: عالم الكتب، 2006م.
5. حسان، تمام. مناهج البحث في اللغة .ط1. القاهرة: عالم الكتب، 2000م.
6. عبد التواب، رمضان فصول في فقه العربية .ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1999م.
7. السامرائي، فاضل صالح. معاني النحو .ط2. عمّان: دار الفكر، 2003م.
8. السامرائي، فاضل صالح. النحو العربي: نقد وبناء .ط1. عمّان: دار الفكر، 2007م.
9. السعدي حسين علي، ظاهرة اللحن في العربية ، د.ن، د.ت.

10. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن .المزهر في علوم اللغة وأنواعها .تحقيق فؤاد علي منصور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.
11. سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون ،القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988.
12. فضل، صلاح .بلاغة الخطاب وعلم النص .ط1. القاهرة: دار سعاد الصباح، 1992م
13. عباس، فاضل.فقه اللغة العربية .ط2. عمّان: دار النفائس، 2011م.
14. عمر، أحمد مختار، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإعلاميين ،القاهرة: عالم الكتب، 2007.
15. المسدي، عبد السلام. العربية واللسانيات .ط2. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996م.
16. المسدي، عبد السلام. اللغة والهوية .ط1. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002م.
17. المتوكل، أحمد. الوظائف التداولية في اللغة العربية .ط1. الدار البيضاء: دار توبقال، 1997م.
18. ياسين، محمد. اللغة العربية في الإعلام المعاصر .ط1. القاهرة: دار الفكر العربي، 2010م.
19. يونس، عبد العزيز. مشكلات لغوية معاصرة .ط1. القاهرة: دار المعارف، 2015م.

## Sources and References

1. Ibn Jinni, Uthman ibn Jinni. Al-Khasais. Edited by Muhammad Ali al-Najjar. 4th ed. Cairo: The Egyptian General Book Organization, 1999 AD.
2. Ibn Hisham al-Ansari, Abdullah ibn Yusuf. Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib. Edited by Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah. 6th ed. Damascus: Dar al-Fikr, 1985 AD.
3. Bishr, Kamal. 'Ilm al-Lughah al-Ijtima'i (Sociolinguistics). 6th ed. Cairo: Dar Gharib, 2001 AD.
4. Hassan, Tammam. Al-Lughah al-'Arabiyyah Ma'naha wa Mabnaha (The Arabic Language: Its Meaning and Structure). 5th ed. Cairo: 'Alam al-Kutub, 2006 AD.
5. Hassan, Tammam. Manahij al-Bahth fi al-Lughah (Research Methods in Language). 1st ed. Cairo: 'Alam al-Kutub, 2000 AD.
6. Abdel Tawab, Ramadan. Fusul fi Fiqh al-'Arabiyyah (Chapters on the Understanding of Arabic). 3rd ed. Cairo: Maktabat al-Khanji, 1999 AD.
7. Al-Samarrai, Fadil Salih. Ma'ani al-Nahw (The Meanings of Grammar). 2nd ed. Amman: Dar al-Fikr, 2003 AD.
8. Al-Samarrai, Fadil Salih. Al-Nahw al-'Arabi: Naqd wa Bina' (Arabic Grammar: Criticism and Construction). 1st ed. Amman: Dar al-Fikr, 2007 AD.
9. Al-Sa'di, Husayn Ali. Zahirat al-Lahn fi al-'Arabiyyah (The Phenomenon of Solecism in Arabic). n.p., n.d.

10. Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman. Al-Muzhir fi 'Ulum al-Lughah wa Anwa'iha. Edited by Fu'ad Ali Mansur. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1998 AD.
11. Sibawayh. Al-Kitab (The Book). Edited by Abd al-Salam Harun. Cairo: The Egyptian General Book Organization, 1988 AD.
12. Fadl, Salah. Balaghat al-Khitab wa 'Ilm al-Nass (The Rhetoric of Discourse and Text Science). 1st ed. Cairo: Dar Su'ad al-Sabah, 1992 AD.
13. Abbas, Fadil. Fiqh al-Lughah al-'Arabiyyah (The Philology of the Arabic Language). 2nd ed. Amman: Dar al-Nafa'is, 2011 AD.
14. Omar, Ahmed Mukhtar. Akhta' al-Lughah al-'Arabiyyah al-Mu'asirah 'ind al-Kuttab wa al-I'lamiyyin (Errors in Contemporary Arabic Among Writers and Media Professionals). Cairo: 'Alam al-Kutub, 2007 AD.
15. Al-Masadi, Abdel Salam. Al-'Arabiyyah wa al-Lisaniat (Arabic and Linguistics). 2nd ed. Beirut: The Arab Cultural Center, 1996 AD.
16. Al-Masadi, Abdel Salam. Al-Lughah wa al-Hawiyyah (Language and Identity). 1st ed. Casablanca: The Arab Cultural Center, 2002 AD.
17. Al-Mutawakkil, Ahmed. Al-Waza'if al-Tadawuliyyah fi al-Lughah al-'Arabiyyah (Pragmatic Functions in Arabic). 1st ed. Casablanca: Dar Toubkal, 1997 AD.
18. Yassin, Muhammad. Al-Lughah al-'Arabiyyah fi al-I'lam al-Mu'asir (The Arabic Language in Contemporary Media). 1st ed. Cairo: Dar al-Fikr al-'Arabi, 2010 AD.
19. Yunis, Abdel Aziz. Mushkilat Lughawiyyah Mu'asirah (Contemporary Linguistic Problems). 1st ed. Cairo: Dar al-Ma'arif, 2015 AD.

# The Grammar Mistake: When is it a deviation and when is it an evolution؟

**Assist Lect. Doaa Aoudah Hariga**

**College of Education- Al-Qasim Green University**

doaaalshami@uoqasim.edu.iq

**Keywords:** Grammatical Error – Linguistic Deviation – Linguistic Development

**Summary:**

This study examines the phenomenon of grammatical error in Arabic from an analytical perspective that seeks to distinguish between error as a deviation from the established linguistic system and error as a manifestation of natural linguistic development. The research is based on a central problem: grammatical error cannot be judged absolutely, but rather relatively, depending on the adopted norm, the context of use, and the degree of spread and regularity of the phenomenon. The study combines the traditional Arabic grammatical view of error—expressed through concepts such as laḥn (solecism), irregularity, analogy, and attested usage—with modern Arabic linguistic approaches that reconsider the relationship between rule and usage and view linguistic development as a gradual process.

The study demonstrates that classical Arabic grammar, despite its normative character, was aware of the nature of linguistic performance and acknowledged the possibility of error even in the speech of eloquent speakers. It also distinguished between rejected error and acceptable variation based on analogy and attested usage. Furthermore, the study shows that many contemporary grammatical errors remain genuine deviations because they lack functional justification and systematic

usage, whereas other phenomena may be interpreted as transitional stages in linguistic development when they exhibit spread, stability, and the ability to generate new patterns. The study concludes by emphasizing the need for a balanced descriptive-analytical approach to grammatical error, one that preserves the integrity of Standard Arabic while taking into account actual linguistic usage and change.